

- 12- تشدد على ضرورة المحافظة على المؤسسات والهيكل الأساسية الفلسطينية وتطويرها من أجل توفير الخدمات العامة الحيوية للسكان المدنيين الفلسطينيين وتعزيز حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- 13- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

وثيقة رقم 282 :

البيان الختامي للقاء العاشر للائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة²⁸²

11 كانون الأول/ ديسمبر 2010

تحت شعار "حقنا في العودة إلى ديارنا حق ثابت غير قابل للتصرف ولا يسقط بالتقادم"، عقد الائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة لقاءه العاشر في بيروت بين الخامس والحادي عشر من كانون أول/ ديسمبر 2010 في مخيمي شاتيلا ومار الياس، حيث استضافه كل من مركز حقوق اللاجئين/ عائدون وهيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات الفلسطينية في لبنان، ومشاركة عدد من المراقبين والخبراء الضيوف المهتمين بقضية اللاجئين وحقهم في العودة.

افتتح اللقاء الرسمي في قصر اليونسكو يوم الإثنين 2010/12/6 برعاية وزير الإعلام اللبناني الدكتور طارق متري وبحضور ممثلي سفارة فلسطين والفصائل الفلسطينية وعدد من الأحزاب اللبنانية. وألقى الدكتور طارق متري كلمة أكد فيها على مساندة لبنان حكومة وشعباً لحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفي حقهم بحياة كريمة إلى حين عودتهم.

من جانبه أكد جابر سليمان في كلمة باسم الائتلاف على تمسك اللاجئين بحقهم في العودة، مستعرضاً مسيرة الائتلاف خلال العام الماضي، والتحديات التي تواجه قضية اللاجئين معتبراً أن منح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوق الإنسان الأساسية، لا يتعارض مع حقهم في العودة. فيما قدم الدكتور سلمان أبو ستة مداخلة تاريخية حول الاستيطان الإحلالي الصهيوني وقضم الأراضي الفلسطينية.

وقد توقف الائتلاف أمام غياب المرحوم عبد الله حوراني المنسق العام للتجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة في مخيمات قطاع غزة الذي وافته المنية في عمان وهو يتأهب لحضور اللقاء العاشر. ووجه المجتمعون تحية إجلال وإكبار لروحه الطاهرة، وثنوا دوره التاريخي في الدفاع عن القضية الوطنية وحقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي مقدمتها حق العودة.

كما وجه الائتلاف رسالة تضامن ومساندة للمناضل الأسير أمير مخول المعتقل في سجون الاحتلال مثمناً دوره في تعزيز صمود أهلنا في الأرض المحتلة عام 1948 في وجه مخططات وإجراءات وممارسات النظام الصهيوني العنصري المتمثلة بسياسة التهويد والتطهير العرقي.



وفي إطار اللقاء السنوي للاتلاف التقى المشاركون مع عدد من ممثلي الكتل النيابية اللبنانية، بالإضافة إلى رئيسة لجنة الحوار اللبناني/ الفلسطيني وناقشوا معهم ضرورة ضمان الحقوق المدنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، في سبيل تعزيز صمودهم والعمل من أجل عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها. وأكد الائتلاف في لقاءاته هذه على احترام سيادة لبنان واستقراره وأمنه، وضرورة رفع المعاناة عن أهلنا في المخيمات، مؤكداً رفضهم الحازم للتوطين. وإكراماً لأرواح شهداء شعبنا قام أعضاء الائتلاف بزيارة مقبرة الشهداء في شاتيلا ووضعوا إكليلاً من الزهور على ضريح شهداء المجزرة.

وعقد الائتلاف جلساته الداخلية على مدى يومين (6-7/12/2010) عرضت خلالها تقارير منسقي لجان العودة في مختلف الأقاليم وجرى نقاشها بعمق، كما توقف المشاركون عند الثغرات والمعوقات التي تواجه عمل الائتلاف، وناقشوا اللائحة الداخلية بهدف تطويرها بما يتناسب مع توجهاته في المرحلة المقبلة.

من جهة أخرى بحث اللقاء موضوع حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، حيث تدارس الائتلاف آليات تعزيز وتوسيع المقاطعة في فلسطين وفي الوطن العربي والعالم باعتبار حملة المقاطعة أداة نضالية تخدم كفاح شعبنا من أجل حقوقه المشروعة.

أما نقاشات الطاولة المستديرة فتناولت الوضع الفلسطيني المأزوم في ظل استمرار الانقسام الذي تشهده ساحة العمل الوطني الفلسطيني، كما ناقشت السياسات العدوانية الصهيونية ضد أرضنا وشعبنا وانسداد أفق المفاوضات المتعثرة منذ سنوات بسبب التعتن الإسرائيلي والدعم الأمريكي للموقف الصهيوني، وكذلك بسبب افتقار هذه المفاوضات إلى المرجعية القانونية المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية. وأكد اللقاء ضرورة التصدي لسياسة التهجير القسري ومصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان ومواصلة بناء جدار الفصل العنصري وتهويد القدس بأحيائها ومقدساتها واستمرار الحصار على قطاع غزة وممارسة الضغط والابتزاز للاعتراف بيهودية الدولة، معتبراً أن هذه السياسة تسعى إلى طمس الحقوق الوطنية الفلسطينية وتكريس الاحتلال ونظام الفصل العنصري.

وفي ضوء المداولات والنقاشات التي اتسمت بروح المسؤولية العالية، خلص المشاركون إلى ما يلي:
أولاً: على الصعيد السياسي:

1. حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره واستعادة ممتلكاته التي طرد منها عام 1948 والتعويض عن خسائره المادية والمعنوية؛ حق تاريخي وقانوني يستند إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فضلاً عن استناده إلى قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرار 194.
2. التمسك بوحدة قضية اللاجئين في إطار وحدة الأرض والشعب في فلسطين الانتدابية والمنافي، والرفض الفاطح لكل محاولات تجزئة هذه القضية أو حل قضية اللاجئين في هذا البلد أو ذاك تحت أية ذريعة أو ظرف.

3. ضرورة توحيد خطاب العودة والارتقاء بمستواه ليكون خطاباً توحيدياً قادراً على تجنيد طاقات الشعب الفلسطيني بكل هيئاته وتوسيع هذا الخطاب ليشمل الأبعاد الثقافية والتربوية المتعقّلة بمناحي حياة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين.
4. رفض أية تسوية للصراع العربي الفلسطيني - الصهيوني لا تستند إلى قاعدة الحقوق الوطنية والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والتأكيد أن مرجعيات التسوية الجارية كخطة خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية لا تلبيان الحد الأدنى من حقوق شعبنا وتكرسان الصلف الصهيوني في طمس الحقوق الوطنية، وخصوصاً حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.
5. دعوة كل الأطراف الفلسطينية على اختلاف انتماءاتها للعمل الجاد والفوري لاستكمال المصالحة الفلسطينية لاستعادة الوحدة الوطنية، وضرورة إنهاء حالة الانقسام لتعزيز صمود شعبنا في التصدي للسياسة العدوانية الصهيونية، وصولاً إلى نيل حقوقه الوطنية المشروعة.
6. العودة إلى الديار الأصلية حق ثابت لا يسقط بالتقادم ولا تجوز فيه الإنابة أو التفويض ولا استفتاء عليه، باعتبار أنه حق فردي وجماعي غير قابل للتصرف ولا يمكن مقيضته بأي حق آخر، وإن إنهاء الصراع غير ممكن دون حل قضية اللاجئين حلاً عادلاً على أساس تنفيذ قرار 194.

ثانياً: على الصعيد الداخلي وخطة عمل الائتلاف:

- الحفاظ على الطابع الشعبي لحركة العودة بوصفها حركة جماهيرية ضاغطة تمثل مصالح اللاجئين وتعبّر عن حقوقهم وبالأخص حق العودة إلى الديار الأصلية، بعيداً عن الدخول في معترك التمثيل السياسي، وذلك انطلاقاً من الحرص على تعزيز تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني باعتبارها كيانه الوطني الجامع مع العمل على إصلاح مؤسساتها على أسس ديمقراطية، بما يكفل مشاركة فصائل العمل الوطني الفلسطيني كافة، مع التأكيد على أن حركة العودة هي جزء أصيل من حركة التحرر الوطني الفلسطينية ورافد أساسي من روافدها.
- تصليب البنى التنظيمية لمجموعات العودة في كل ساحة من ساحات العمل وتوسيع المشاركة الشعبية في نشاطاتها وخاصة من قبل الشباب وإطلاق الحوار وتبادل الأفكار والمعلومات فيما بينها بهدف تطوير وبلورة صيغة تنظيمية جامعة لعملها تكون قادرة على مجابهة التحديات التي تواجه قضية العودة.
- بذل مزيد من الجهود المنظمة لطرح المشاكل التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في بعض الدول العربية المضيفة وخاصة في لبنان من أجل منحهم حماية مؤقتة فعالة تؤمّن حقوقهم الأساسية تعزيزاً لصمودهم إلى حين عودتهم إلى ديارهم، مما يتطلب موقفاً عملياً يرفض التوطين، والتهجير، ويوفر سبل الحياة الكريمة للاجئين.
- بذل مزيد من الجهود لتعريف المجتمع الدولي بثغرات الحماية الدولية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون وبالإمكانيات الكامنة لمعالجتها. مما يتطلب من الهيئات الدولية ذات الشأن وخاصة الأونروا والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تحمل مسؤولياتها ورفع مستوى عنايتها بهموم اللاجئين ورعاية قضاياهم، وضرورة تفعيل دور لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين (UNCCP).



- تعزيز دور الائتلاف في الحملة الدولية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، في إطار المساهمة الفعالة في بناء شبكة تضامن دولية صلبة من أجل إحكام العزلة على دولة الكيان الصهيوني، وتفعيل آليات الإلزام الدولي المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية.
 - التأكيد على ضرورة تحمل مؤسسات م.ت.ف وهيئاتها المسؤولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، مما يستدعي تفعيل دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية والارتقاء بعملها بما يتناسب والتحديات التي تواجهها قضية اللاجئين.
 - دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لأخذ دورها الفعال في متابعة طرح تقرير القاضي جولدستون في هيئات الأمم المتحدة، وتعزيز التنسيق بينها وبين المنظمات الأهلية الفلسطينية والدولية ذات الصلة، لضمان تقديم مجرمي الحرب الصهاينة للمحاكمة على جرائمهم التي ارتكبوها بحق شعبنا الفلسطيني.
 - تعزيز مشاركة المرأة في مختلف جوانب العمل الوطني الفلسطيني وتفعيل دورها خاصة في الأطر النسوية العاملة في أوساط اللاجئين بما يساهم في تطوير أداء الائتلاف في الدفاع عن حقوق اللاجئين.
- وفي الختام إذ يحيي الائتلاف جماهير شعبنا الفلسطيني في كافة أماكن لجوئه ووجوده، يؤكد أن قضية العودة هي هوية نضالية وطنية جامعة لكل أبناء شعبنا الفلسطيني على اختلاف أطيافه وانتماءاته، مما يتطلب منا جميعاً تحمل مسؤولياتنا الوطنية كل من موقعه تجاه وحدة شعبنا باعتبارها سلاحنا الأقوى والأبقى والأبقى لمواجهة التحديات واستعادة حقوقنا الوطنية وفي مقدمتها حق العودة.

وإننا لعائدون

بيروت في 11-12-2010

المشاركون في اللقاء العاشر

الأعضاء:

مركز حقوق اللاجئين/ عائدون - لبنان

هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات الفلسطينية/ لبنان (بيت أطفال الصمود، جمعية المساعدات الشعبية النرويجية، جمعية النجدة، جمعية المساعدات الشعبية للإغاثة والتنمية)

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - فلسطين

اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية - مخيمات فلسطين - فلسطين

اتحاد مراكز النشاط النسوي في مخيمات الضفة الغربية - فلسطين

لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومركز يافا الثقافي - فلسطين

المكتب التنفيذي للاجئين - الضفة الغربية - فلسطين
 تجمع أهالي المدن والقرى المهجرة والمدمرة - رام الله - فلسطين
 الكونغرس الأوروبية لحق العودة - أوروبا
 تحالف حق العودة إلى فلسطين- الولايات المتحدة الأمريكية
 مجموعة عائدون - سوريا
 الضيوف:
 اتحاد المرأة الأردنية - الأردن
 مؤتمر حق العودة - لندن
 دائرة شؤون اللاجئين/ م.ت.ف - فلسطين
 موقع فلسطين في الذاكرة: الأردن/ أمريكا

وثيقة رقم 283:

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تطالب فيه بتوفير
 مرجعية سياسية واضحة للدولة على حدود 1967²⁸³

13 كانون الأول/ ديسمبر 2010

عقدت اللجنة التنفيذية برئاسة السيد الرئيس محمود عباس، اجتماعاً لها في مدينة رام الله يوم
 الإثنين 13-12-2010، وناقشت التطورات السياسية الأخيرة بشأن عملية السلام، وأكدت في حصيلتها
 النقاش على ما يلي:-

أولاً:- تنظر القيادة الفلسطينية بخطورة بالغة للموقف الإسرائيلي الأخير الذي قاد إلى إعلان
 الإدارة الأمريكية عن فلها [فشلها] في الوصول إلى صفقة حول التمديد الجزئي والمحدود لوقف
 الاستيطان مقابل عروض باهظة قدمتها إلى إسرائيل.

إن هذا الموقف الإسرائيلي يكشف عن التصميم على مواصلة الاستيطان والتهويد لمدينة القدس،
 وعن رفض السير في المفاوضات للوصول إلى تسوية شاملة على أساس حل الدولتين، بالرغم من كل
 جهود وإجراءات الإدارة الأمريكية.

وبناءً على ذلك فإن القيادة الفلسطينية تحمّل حكومة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذه
 النتائج التي تهدد استقرار المنطقة، وتقود العملية السياسية إلى طريق مسدود، وتتحدى الإرادة
 الدولية الشاملة التي تضغط من أجل السير قدماً في المفاوضات، حيث اتضح الآن جلياً للعالم بأسره أن
 الأولوية عند إسرائيل هي للاستيطان والتوسع وديمومة الاحتلال، وأن برنامج حكومتها الوحيد وبدون
 أي لبس لا يخرج أبداً عن هذه القاعدة، وتعطيل كل ما يتعارض معها أو يعرقلها.

